

المحور الأول: خصوصية المقاربة الكيفية في البحوث الإعلامية والاتصالية

المحاضرة الأولى: تطور الاهتمام بالبحوث الكيفية في الدراسات الإعلامية:

اتسم استخدام مناهج وأدوات التحليل الكيفي بالتردد وعدم الوضوح أو التكامل المنهجي، لذا شكلت نوعاً من المواجهة والتحدي للتقاليد السائدة في مجال الدراسات الإعلامية، التي كانت ترى في البحث الكمي الأساس العملي للحقيقة العلمية، الذي يعتمد على الموضوعية في جمع البيانات، فقد ذهب كل من لازر سفيلد "Lazarsfeld" واستوفر "Stouffer" إلى أن المناهج الكيفية لا تعدو أن تكون خطوة استكشافية في مجال البحث الاجتماعي والإعلامي، وأن التقدم الذي يمكن أن يحققه علم الاجتماع في مجال المعرفة الإنسانية ينهض أساساً على استخدام المنهج الكمي وتطويره، بحيث نستطيع أن نختبر الفروض بطريقة تجريبية دقيقة مثلما يفعل العلماء الطبيعيون في بحوثهم.¹

فما يؤخذ على البحوث الكيفية صعوبة تعميم النتائج المتولدة عنها على الحالات المشابهة، كما أنها تتهم بعدم الموضوعية، بمعنى أن كمية وجودة البيانات وعمق التحليل، كل هذه الأمور تعتمد على قدرة الباحث على التحليل والاستنباط والقيام بكل ذلك بموضوعية، وهذا قد لا يتوفر لدى الكثير من الباحثين الذين يتصدون للقيام بمثل هذا النوع من البحوث، إضافة إلى أن هناك أمر آخر يتعلق بمدى جودة الدليل الذي تقدمه هذه البحوث، وهو أنها تدرس إدراكات الأفراد، وتعتمد في التحليل على المواقف والأحداث، وهنا قد تكون تقارير هذه البحوث متحيزة، وقد تتناقض نتائجها، وتشبه هذه الحالة كما يرى كل فيلد ومورس "Field & Morse" (1985) أن يدلي سبع شهود في قضية واحدة بشهادات مختلفة، إلا أننا يجب أن نلاحظ أن البحوث الكيفية لا تبحث عن الموضوعية أو الاختلاف بين آراء الأفراد أو التقارير، وإنما المهم هو أن يكون هناك موضوعية في تسجيل إدراكات الأفراد كما تحدث تماماً ووصفها بشكل موضوعي دون تدخل من الباحث.²

ولذلك ظهرت مطالبات قوية بضرورة أن يهتم الباحثون بالدراسات الكيفية جنباً إلى جنب مع البحوث الكمية، خاصة وأن البحوث الكيفية تميزت بالندرة بسبب اعتياد الباحثين على الطرق الكمية في البحث، مع قلة المعرفة والمهارة التي تتطلبها البحوث الكيفية.³ حيث ظهر اتجاه قوي في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين نحو البحث عن طرق جديدة لدراسة الظواهر الإعلامية، وقد قام هذا الاتجاه على أساس أن الباحثين في العلوم الاجتماعية قد درجوا على إتباع الطريقة العلمية المستمدة من البحث في العلوم الطبيعية وذلك لوصف الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بسلوكها، وأن هذه الطريقة العلمية في العلوم الطبيعية قد لا تصلح في كل الأحوال للتعامل مع الظواهر الاجتماعية ودراساتها، ومن ثم فإنه يجب البحث عن طرق أو مداخل جديدة لفهم ودراسة هذه الظواهر.⁴

فعلى الرغم من أهمية مناهج البحث الكمي في البحوث الإنسانية في اعتمادها على البيانات الإحصائية والتحليلات الكمية للوصول إلى تفسيرات يمكن تعميمها في فهم الظواهر

الإنسانية، إلا أن هذه المناهج الكمية تتخذ من منهج العلوم الطبيعية المنهج الأوحده عند البحث في الظواهر الإنسانية دون الأخذ في الاعتبار الخصوصية الفريدة لتلك الظواهر وعلاقة الباحث الاجتماعي بها، وعلى هذا يأتي المنهج الكيفي بسمات وخصائص فريدة تأخذ بعين الاعتبار خصائص الظواهر الإنسانية المتسمة بالتغير المستمر والواقع متعدد الجوانب والسببية، ليعطي أفاقاً جديدة للباحث الاجتماعي تمكنه من الاندماج مع الظاهرة الإنسانية والتفاعل معها وصولاً لفهم الواقع الاجتماعي المرتبط بها.⁵

وهذا ما جعل الصورة تتغير منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، حينما أخذ عدد من العلماء يوجهون إلى البحوث الكمية الإحصائية نقداً شديداً، طال فلسفتها ومرجعيتها وطرق تفسير نتائجها، وكثر الحديث عن المناهج النوعية (الكيفية) بوصفها بديلاً أكثر ملاءمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وبدأت هذه المناهج تجد قبولاً في الدوائر الأكاديمية بصورة عامة، ويأتي في مقدمة البحوث النوعية التي حظيت بالاهتمام والنقاش البحث الإثنوغرافي، إذ بدأ التوسع الكبير في استخداماته من الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي في المجال الاجتماعي، وأتاحت هذه المناهج البحثية النوعية ارتياد أفاق جديدة في البحث الاجتماعي، ودراسة كثير من القضايا التي لم تدرس من خلال ارتباطاتها الثقافية والأيدولوجية، كما أسهمت هذه البحوث من خلال- منهجيتها النوعية الشمولية- في طرق موضوعات جديدة وتقديمها من خلال ارتباطها بالثقافة والأيدولوجيا، حيث لا ينظر إلى الثقافة على أنها مجرد انعكاسات لقوى بنائية، وإنما كنظام للمعاني والأفكار واللغة والطبقة الاجتماعية.⁶

حيث يشير الكثير من المهتمين بالبحث إلى إشكالية قصور مناهج البحث الكمي في فهم وتفسير بعض مفاهيم الفكر الاجتماعي كالقضايا المرتبطة بالأيدولوجية والمعاني الذاتية، فالإقتصار على أساليب البحث الكمي وتطوير الظواهر الاجتماعية لتتماشى معها لا يمكن الباحث من قياس وتفسير الظواهر الاجتماعية، ولا يتعدى كونه إسقاطاً لمناهج العلوم الطبيعية التي تختلف في خصائصها عن الظواهر الاجتماعية.⁷

ومن هذا المنطلق يتضح أن العلوم الإنسانية لا يمكن النظر إليها بمنظور العلوم الطبيعية، نظراً للتباين الجوهرى بينهما، وهذا ما ذهب إليه الكثير من المفكرين، حيث ذهبوا إلى القول بعدم التجانس الجذري بين موضوعات علوم الطبيعة وبين علوم الروح والتي يطلق عليها أيضاً اسم (العلوم الذاتية)، وهذا يعني أن نمط المعرفة لا يمكن أن يكون متماثلاً في كلا النمطين من العلوم، فالتاريخ وعلوم النفس وكل علم يتعلق بالإنسان عامة لا يمكن أن يتألف مع مقولات المعرفة الموضوعية التي ترتبط بالعلوم الطبيعية، كما هو الحال بالنسبة للسببية والقانون والمفهوم، ذلك أن نمط المعرفة التحليلية التي تميز علوم الطبيعة، أي البحث عن القوانين وعن الشرح السببي، إنما يفترض مسبقاً سيرورة موضوعية، وإذا ما حملنا هذه السيرورة إلى مجال علوم الروح فإنها ستقتضي على ما يعتبر حقل الاهتمام الخاص: الواقع

المعاش، عالم الدلالة وعالم القيم، ولذا فالاتجاه الوضعي قد بالغ أنصاره في تصورهم لانطباق مبادئ العلوم الطبيعية على الظواهر الاجتماعية والإنسانية.⁸

وهذا ما جعل عدد من الباحثين الإسكندنافيين في مجال الإعلام في مطلع السبعينيات يتجهون إلى تأييد استخدام التحليل الكيفي للمحتوى من منظور أيديولوجي، ويعرف هذا التوجه بالاتجاه الإنساني الذي ركز على علاقات القوة التي تحاول النصوص الإعلامية التعبير عنها، كما سعى إلى تطوير أدوات التحليل الكيفي مستفيدا من التطور الذي تحقق في مجال الدراسات اللغوية والسيميولوجية وتحليل النص، وكان من أبرز ممثلي هذا الاتجاه الباحث الدانماركي "بيتر لارسن" (Peter Larson)، والذي أكد أن التحليل الكيفي ليس غاية في حد ذاته، ووفقا لـ "مايرينج" (Mairing) فإن التحليل الكيفي للمحتوى يقوم على الفحص الدقيق لمصادر المادة المزمع تحليلها، وعلى الملاحظة الصريحة والفهم الذاتي للذين يقومون بالتحليل، مع الاهتمام أيضا بوجهات نظر الآخرين، بالإضافة إلى تقبل نتائج إعادة التفسير.⁹ ومنه مادامت المسألة تتعلق بفهم هذه الظواهر فإن أفضل الطرق لتحقيق ذلك هو الحدس والمعاشية الوجدانية لتجارب الآخرين، ففي نظر ماكس فيبر المنهج عبارة عن وسيلة للحصول على المعرفة، وهو بذلك يخضع للقانون الذي يحكم جميع الوسائل أي الملائمة والفعالية، هذا ما ينطبق على المناهج الكيفية " التي تهدف أساسا إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها.¹⁰

ومن هذا يتضح أن الدراسة الوضعية للظواهر الاجتماعية والإنسانية لازالت تعترضها صعوبات جمة، وأن المختصين في حقل العلوم الإنسانية مازالوا لا يستطيعون أن يعيشوا بحياد عن دلالات بحوثهم ونظرياتهم التي طبقوها على مجتمعاتهم، الأمر الذي يفرض ضرورة النظر إلى الفاعل الإنساني كمعرفة أو كقدرة، فضلا عن اعتباره موضوعا محوريا للبحث والدراسة، فالنزعة الوضعية كانت نتيجتها أن اختفى الإنسان من العلوم الإنسانية، أو بالأحرى تلاشت حريته وإرادته ووجدانه، وهذا ما وعاه بوضوح الفيلسوف الفرنسي "ميشيل فوكو" حين قال: "إن الإنسان الذي ولد في القرن الثامن عشر يعني بذلك ولادته في مجال البحث الإنساني العلمي- لم يتم العثور عليه بعد".¹¹

هوامش ومراجع:

- 1- سليم العايب: تنظير معرفي للمقاربة الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، جامعة البليدة 2، المجلد 2، العدد 2، ماي 2013.
- 2- علي عبد الرزاق جلي، المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- 3- فضيل دليو، البحوث الكيفية. الجزائر: ألفا للوثائق، 2022.
- 4- عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري، عمان، 2018.

